



رابطة المصارف الخاصة في العراق  
Iraqi Private Banks League

أجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء  
حول القطاع المصرفي الخاص في العراق  
وبحضور ممثلي رابطة المصارف الخاصة في العراق



أجتمعت لجنة الشؤون الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٥ وبرئاسة السيد روزنوري شاويس نائب رئيس الوزراء وحضور وزراء (المالية، النفط، الصناعة، التجارة) والسيد محافظ البنك المركزي العراقي و رئيس هيئة الاستثمار ورئيس هيئة الاوراق المالية

والمستشار الاقتصادي للسيد رئيس الوزراء ومدراء عامين عن المصرف العراقي للتجارة والرافدين والرشد وممثلين عن رابطة المصارف الخاصة في العراق.

حيث ابتدأ السيد محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي محسن العلق الحديث تعقيباً على توصيات المؤتمر المصرفي العراقي الثاني والاجراءات التي قام بها البنك المركزي لغاية الان حول هذه التوصيات، حيث اكد السيد العلق ان مجلس ادارة البنك المركزي العراقي قد وافق مبدئياً على مقترح الرابطة بأضافة عضو لمجلس ادارة المركزي يرشح من قبل رابطة المصارف وحسب الشروط في قانون البنك المركزي وسيتم البت بالمرشحين الاسبوع القادم. ايضاً اضاف السيد المحافظ ان البنك المركزي العراقي يعمل على اقرار قانون شركة ضمان الودائع وان القانون في مراحله الاخيرة، حيث سيؤدي هذا القانون الى زيادة ادخارات المواطنين في المصارف الخاصة. وان قانون المصارف الاسلامي قد اقر اليوم من قبل مجلس الوزراء وسيصوت عليه من قبل البرلمان العراقي قريباً.

واشار السيد المحافظ ان البنك المركزي العراقي يعمل على مشروع المقسم الوطني وهو في مراحل متقدمة، ايضاً على مشروع مكتب الاستعلام الائتماني.

وقال السيد العلق، بأننا نطالب بأعاده الثقة الى المصارف الخاصة وبناء جسور الثقة بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة وبالمقابل نتوقع من المصارف الخاصة الارتقاء بأداءها واعتبار المعايير الدولية والدخول في عمق العمليات المصرفية وتقديم الخدمات المختلفة.

حيث عقب السيد وديع الحنظل على ما تطرق اليه السيد المحافظ و اشار الى دعم الكبير الذي يقدمه البنك المركزي في هذه المرحلة واهمية التعاون من اجل الوصول الى القرارات السليمة لخدمة الجهاز المصرفي في العراق، وتتطرق الحنظل الى محاور عديدة منها ايداع المبالغ الحكومية في المصارف الخاصة ورفع سقف الصكوك بدلا من ١٠٠ مليون دينار كحد اعلى، وفي مداخلة للسيد علي مفتن اشار الى اهمية موضوع تفعيل المحكمة المالية حيث ان المصارف تتعرض للعديد من الاشكالات مع جهات غير مختصة وخصوصا في هذه المرحلة الحرجة من وضع العراق الاقتصادي. اما السيد فؤاد حمزة عضو الهيئة الادارية لرابطة المصارف والمدير المفوض لمصرف سومر، فقد تحدث عن مرونة المصارف الخاصة في التعاملات المصرفية وات المصارف الخاصة قد اسست لقاعده متينة ومن الممكن ان تقدم خدماتها الى الحكومة والجمهور باليات حديثة.



من جانبه قال السيد وزير النفط السيد عادل عبد المهدي ان لا خيار امامنا في العراق سوى نهضة القطاع المصرفي، حيث اشار السيد عبد المهدي الى ضرورة اعطاء فرصة للمصارف الخاصة في هذه المرحلة والبدء باتخاذ قرارات في اللجنة الاقتصادية لتفعيل دور المصارف الخاصة ومنا البدء بأيداع بعض اموال الحكومة العراقية في المصارف الخاصة وقبول الصكوك من المصارف الخاصة ورفع سقف الصكوك الى اكثر من ١٠٠ مليون دينار عراقي كما تقترح الرابطة وتوزيع رواتب الموظفين الحكوميين عن طريق المصارف الخاصة ومن خلال اليه محدد.

ايضا تطرق السيد عادل عبد المهدي الى موضوع هيئة النزاهة حيث اشار الى ان الهيئة ليس لها علاقة بالشركات الخاصة (المصارف)، وان القضايا المتعلقة بالمصارف يجب ان تحال الى المحكمة المالية.

واشار السيد سامي الاعرجي رئيس هيئة الاستثمار الى ان اللجنة ساندته الى الورقة التي قدمتها رابطة المصارف ولكننا في هيئة الاستثمار نطالب البنك المركزي العراق بالتوجه نحو تصنيف المصارف وحسب الانظمة العالمية. وطالب السيد الاعرجي من اللجنة الاقتصادية بتخصيص مبلغ ٥ مليار دولار تضخ عن طريق المصارف لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة.

وفي نهاية الجلسة اكد السيد روز نوري شاويس الى اهمية هذه الجلسة وما دار فيها من نقاش بناء يدعم توجهات الحكومة بدعم القطاع الخاص وبالاخص قطاع المصارف، حيث ندرك اهمية هذا القطاع وخصوصا في هذه المرحلة وان لجنة الشرون الاقتصادية ستأخذ خطوات جديه لدعم هذا القطاع.

### البيان الرسمي للجنة الشؤون الاقتصادية حول جلسة المصارف الخاصة

عقدت اللجنة الاقتصادية لشؤون القطاع الخاص جلستها الثانية يوم الثلاثاء المصادف ٢٧/١/٢٠١٥ برئاسة نائب رئيس الوزراء الدكتور روز نوري شاويس وعضوية كل من وزراء (المالية والنفط والتجارة والصناعة والمعادن) ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ومحافظ البنك المركزي ورئيس هيئة الاوراق المالية والمستشار الاقتصادي لرئيس مجلس الوزراء ومدير عام الدائرة القانونية في مكتب رئيس الوزراء ورئيس رابطة المصارف العراقية الخاصة ورئيس جمعية الاقتصاديين العراقيين والمدراء العامون في مصرفي الرافدين والرشيد والمصرف العراقي للتجارة (TBI) وعضو مجلس الاعمال الوطني العراقي واعضاء من رابطة المصارف العراقية الخاصة، وناقشت اللجنة الورقة المقدمة من رابطة المصارف العراقية بشأن تطوير القطاع المصرفي الخاص ، حيث ان اللجنة الاقتصادية اول من بادرت في العمل على اشراك القطاع الخاص في صناعية القرار وابداء الرأي في الامور الاقتصادية من خلال اشراك طيف واسع من المنظمات غير الحكومية التي تعنى بشؤون القطاع الخاص في اللجنة الاقتصادية لشؤون القطاع الخاص.

اذ اكدت اللجنة الاقتصادية لشؤون القطاع الخاص اهمية القطاع المصرفي باعتباره الشريان الذي تمر من خلاله كافة الفعاليات الاقتصادية والمالية ، واذا أُريد لأي بلد ان يتقدم فلا بد من وجود نظام مصرفي متطور

يتبع ...

حيث ناقشت اللجنة كافة المشاكل والمعوقات والحلول التي تواجه القطاع المصرفي وأوصت بما يأتي:

١. إعادة النظر بالقرارات السابقة بشأن عدم ايداع الاموال الحكومية لدى المصارف الاهلية وفق ضوابط تصدرها وزارة المالية من اجل اعادة بناء الثقة بين المواطن والمصارف الخاصة.
٢. الزام دوائر الدولة بقبول الصكوك المصدقة الصادرة من قبل المصارف الخاصة وقيامها بإستلام مبالغ الضرائب والرسوم الحكومية وتقيدها لحسابات الجهات المعنية .
٢. السماح بإيداع رواتب الموظفين والمتقاعدين في المصارف الخاصة على ان يتم وضع ضوابط آليات تنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي ورابطة المصارف الخاصة بما يحقق ضمان حقوق المودعين.
٣. اطلاق مبالغ الاعتمادات طبقاً للسياقات المعمول بها في العالم وعدم تعليقها وتأخيرها عند تأييد الاستلام.
- الطلب من البنك المركزي والمصارف الحكومية دراسة إمكانية اقراض المصارف الخاص لتمويل المشاريع الصغيرة حصراً.
٤. قيام المصرف العراقي للتجارة بفتح خطوط ائتمانية لدى المصارف الاهلية وبإشراف البنك المركزي العراقي.
٥. تفعيل دور المحكمة المالية حسب ما ينص عليه قانون المصارف وعدم اللجوء الى المحاكم الاخرى .
٦. الطلب من البنك المركزي دراسة امكانية الاستفادة من الاحتياطي القانوني للمصارف الخاصة بمنح قروض استثمارية من الاحتياطي وبإشراف البنك المركزي العراقي.

مع وافر الاحترام والتقدير

رابطة المصارف الخاصة في العراق